المقدمة

هذا الكتاب يبحث في جرائم الفساد.

وجرائم الفساد ليست مجرد انحراف عن تطبيق القانون ومخالفة أحكامه، وإنما هي في حقيقتها مشكلة انهيار في النظام القانوني في الدولة.

إن القوانين القائمة تفتح أبواب الفساد على مصراعيها، فاختلاس الأموال العامة، وقبض العمولات، والتلاعب بمقدرات الشعب، والصفقات المشبوهة، وتهريب الأموال خارج الدولة يتم كل ذلك من خلال القوانين النافذة ومن كبار المسؤولين في الدولة. النيابة لا تستطيع ـ أن تلاحق هذه الجرائم، وديوان المحاسبة لا يملك الصلاحية ـ لإحالة الوزراء وكبار المسؤولين الفاسدين على المحاكم.

وفي ظل هذا الاعتبار يصبح الباب مفتوحاً لجميع التجاوزات والقفز على القوانين، وارتكاب كل جرائم الفساد التي تصبح بمنأى عن الملاحقة والعقاب.

❖ ❖ ❖ ❖

إن طبيعة الفساد أنه يتجاوز حالات الانحراف الفردي إلى حالة الانحراف الجماعي، حيث تتكون مجموعات من كبار المسؤولين التي تمارس الفساد وتقضي على كل من يحاول الإصلاح أو المساس بمكتسباتها الغير مشروعة.

فقد أصبح الفساد جزءاً من نسيج المجتمع والتعامل اليومي، وهذه المسألة في غاية الخطورة، لأنها تعني انتشار الفساد انتشاراً مذهلاً، وتغلغله في كافة المؤسسات في الدولة.

وجرائم الفساد هي التي يرتكبها موظفو الدولة ولذلك تعتبر هذه الجرائم أنها فوق القانون وفوق القضاء، لعدم قدرة أحد الاقتراب منها لأن طبقة كبار الموظفين في الدولة تستطيع أن تصد كل محاولات كشف جرائمها، وتملك الوسائل التي تستطيع فيها منع النيابة من التحقيق معها بسبب الحصانة التي تتمتع بها، وبسبب السلطة التي تمارسها، ولذلك كانت هذه الجرائم بحاجة إلى مؤتمرات دولية لكشفها ومحاربتها، أما الجرائم التي تقع على الأموال العامة من الأشخاص الآخرين فإن النيابة العامة تستطيع ملاحقتها والتحقيق بها فهي لا تحتاج إلى جهود دولية؛ لأن مكافحتها بمقتضى القانون ميسورة.

ولذلك كانت هذه الجرائم بحاجة إلى مؤتمرات دولية لكشفها ومحاربتها، أما الجرائم التي تقع على الأموال العامة من الأشخاص الآخرين فإن النيابة العامة تستطيع ملاحقتها والتحقيق بها فهي لا تحتاج إلى جهود دولية؛ لأن مكافحتها بمقتضى القانون ميسورة.

إن تغلغل ظاهرة الفساد في المجتمع لها أسباب عديدة:

أولها: أن النخبة السياسية ترغب في استثمار الوظيفة والانتفاع بمزاياها، لأن الثروة هي مصدر مستقر للقوة. فالتفاوت المذهل بين هيكل الأجور والمرتبات من ناحية، ومستويات الأسعار من ناحية أخرى في إطار جمود سياسة جدول المرتبات والأجور، يعني محاولة تعويض الفارق من خلال الحصول على دخل غير رسمي بأي صورة، فيحقق الفساد هذه الغاية أي استخدام السلطة العامة من قبل شخص أو جماعة للحصول على مزايا مادية أو معنوية.

ولذلك يحرص كبار الساسة على الحصول على الأموال من أجل البقاء في مراكز القوة.

والحصول السريع على الأموال لا يتأتى إلا بالدخول من (بوابة الفساد). فالذين يمتلكون حب السلطة يتلاشى في اعتبارهم كل شيء إلا أشخاصهم فهي فوق الدولة وفوق القانون.

فالفساد ظاهرة خطيرة تثير الفزع، وهو يعبر عن سلوك منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة. وقد يصبح هذا السلوك مألوفاً مع التكرار ومرور الزمن. وهنا تحدث الطامة الكبرى عندما تتحول أشكال الفساد إلى سلوك اجتماعي مقبول.

ثانيها: تهتك الضوابط الأخلاقية في المجتمع بحيث أصبح اختلاس المال العام والحصول على الرشوة وقبض العمولات عملاً مشروعاً. وأصبح اللصوص والمرتشون في أعلى درجات سلم الطبقات في المجتمع حيث ينالون الاحترام والتقدير.

إن دعم شرعية الفساد أدى إلى أن يحظى الفاسدون بمراكز مميزة في الدولة.

كما أن التحولات في طبيعة الدولة وخصائص الموظفين الكبار يفسر معنى الفساد فالدولة كانت تقوم على أسس أخلاقية وسياسية وتدعو للتحرر الوطني والعدالة الاجتماعية. فاكتسبت لنفسها مشروعية أخلاقية، وعندما تغيرت هذه الأسس وتجردت

الدولة من رسالتها الأخلاقية، وأصبحت المصالح المادية هي التي تسيطر على مطامع رجال الدولة، انتشر الفساد وأصبحت الدولة عاجزة عن مقاومته ومواجهته.

ثالثها: إن الصفوة السياسية التسلطية كانت تناصر جرائم الفساد ولا ترغب في ضبطها ومحاكمتها، مما أدى لانتشار هذه الجرائم. وهذه الصفوة هي التي كونت حكم الشلل وهو نظام كامل تحكمه أوضاع وأفكار فرضت نفسها تستهدف مصلحتها الشخصية.

وتتمسك بالكراسي بسبب شيوع مرض (المقاعد الوثيرة) الذي يهيئ للجالسين عليها السطوة، والنفوذ فتنتشر الرشوة والاتجار بالوظيفة وينهار التماسك في النظام السياسي.

إن النظم السياسية التي سقطت في أوروبا الشرقية لم تسقط فقط لأنها قهرت حرية الإنسان، ولكنها سقطت في الأساس بسبب الفساد، وفشلت في مكافحته وفي تحقيق أية تنمية وأي تقدم.

إن حكم الشلل الذي نكبت به الأردن سنوات طويلة جرَّ عليها الخراب والدمار حيث كان الوزراء يعينون من الشلة التي لا تعرف شيئاً من شؤون الحكم وكل ما تعرفه هو (القنص) و (سلب المغانم). و (نهب أموال الدولة). إن هذا النهج من الحكم تعذر كشفه بسبب غياب الديمقراطية وسيطرة الدكتاتورية الديمقراطية التي لم تكن تعني شيئاً سوى حرية ارتداء الملابس الجميلة وربطات العنق الفاخرة، وزيارة فوقية لمراكز القوى، وتنظيم الجاهات للمناسبات الاجتماعية واستقطاب الفاسدين والإقليميين والمختلين نفسياً فأدى كل ذلك إلى اختزال الخيوط المعقدة إلى معاملات حدية بسيطة يسهل تحميلها بمعان لا تعنيها.

ففي هذا المناخ استطاع الوزراء الفاسدون التحكم في مقدرات الشعب سنوات طويلة، وأن يعيثوا فساداً في طول البلاد وعرضها.

فقد كان وجودهم في الحكم يرتكز أساساً على مقدار ما يقدمونه من نفاق، ففي غياب الديمقراطية تغيب الحقيقة وتغيب المسؤولية.

إن هؤلاء الوزراء الذين جاء بهم الزمن الأغبر للتسلط على رقاب الشعب المسحوق لم يستطع أحد كشف تصرفاتهم وتلاعبهم بالمال العام بسبب انعدام حرية الرأي، حتى أصبحت ثروات بعضهم تعد بعشرات الملايين التي يتم تهريبها خارج الأردن. ولقد كانت إحدى الشركات تدفع إلى إحدى الوزارات مبلغاً سنوياً من المال للمساهمة في مكافحة التهريب فيقوم الوزير بوضع الشيك الذي يرد من الشركة في حسابه الخاص في أحد البنوك.

لو كان القانون في الأردن قوياً لما تمكن هذا الوزير ولا غيره من اختلاس الأموال العامة بهذه الجرأة التي قل نظيرها.

ولو كانت حرية الرأي في الأردن فاعلة وغير مقيدة بالقيود والأطواق، لحسب هذا الوزير ألف حساب قبل أن يقدم على هذا التصرف.

ولكن في غياب القانون وغياب حرية الرأي يمكن أن يحدث كل شيء.

لقد صنع بسمارك دولة ألمانيا الكبرى حتى قال عنه جوته مفكر الدولة (لقد جعل ألمانيا كبيرة والألمان صغاراً) ولكن في الأردن فإن هؤلاء الوزراء جعلوا الأردن صغيرة والأردنيين صغاراً.

رابعها: إن الديمقراطية كانت غير أصيلة في المجتمع، بها أعطاب بنائية، والقيود على حرية التعبير وحرية الصحافة كانت لا تزال قائمة في المجتمع بسبب ضعف الشعور بالمسؤولية ووجود عقلية مكتبية متحكمة في شؤون الدولة تخشى الإصلاح لأنها متورطة في الفساد، وليس لديها القدرة على دفع المجتمع لاستيعاب التقدم وإقصاء القوى الفاسدة.

لقد أصبحت الأنظمة الديمقراطية هي التي تحكم شعوب العالم المتمدين، وهذه الأنظمة هي التي تفرض حكم القانون، وسيادة الشرعية الدستورية، وتحظر السيطرة، والاحتكار، والثروة وإصدار القرارات المرتجلة.

إن النتيجة التي تؤدي إليها الفردية والقرارات المرتجلة هي إلحاق الضرر بالموظفين وبالدولة، وانتشار الفساد، وانهيار المؤسسات.

فانتفاء الديمقراطية وسيطرة الدكتاتورية كان عاملاً هاماً في انتشار الفساد، لانعدام قدرة الشعب على المشاركة في السلطة وعلى القدرة على الحساب، حساب الذين قادوه إلى الهزائم وإلى الانكسار.

خامسها: إن اختيار الوزراء من غير الكفاءات والتجار الذين يخترعون مشروعات لا قيمة إنتاجية لها سوى لغايات قبض العمولات، وبناء تراكم مالي، وإنتاجي، يسمح لهم بالاستقرار على الكراسي كان عاملاً مؤثراً في صنع الفساد، فهذا الأسلوب في تعيين الوزراء قاد البلاد إلى الخراب وأعاد صياغة تركيبة المجتمع السياسية إذ تراجع مفهوم الكفاءة والمقدرة السياسية لصالح حفنة من الانتهازين والتجار.

وسادسها: تراخي الضوابط التي تكبح الفساد وتعاقب جرائمه أدى لانتشار هذه الجرائم.

فالنصوص القانونية واضحة وهي تحظر على الوزراء القيام بأية أنشطة تجارية ولكن الوزراء يصنعون هالة من السلطة والجبروت تضعهم في مرتبة أعلى من النصوص القانونية.

وما زال هؤلاء يجمعون بين العمل التجاري والصناعي وبين الوزارة فالمادة (٤٤) من الدستور تحظر على الوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك في مزاد علني وتحظر عليه أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة ما، أو أن يشترك في عمل تجاري أو مالي، أو أن يتقاضى راتباً من أية شركة.

غير أن هذا النص الدستوري لم يكن له محل من التطبيق؛ فعدد كبير من الوزراء يتولى الوزارة وهو يساهم في شركة أو أكثر، أو يكون عضواً في مجلس إدارة شركة أو أكثر، ويستمر كذلك بعد توليه الوزارة وينشأ عن ذلك أن تصب قراراته في صالح شركاته.

فالنصوص الدستورية التي لا تطبق لا قيمة لها، والدولة التي لا تتقيد بالنصوص الدستورية هي دولة غير شرعية.

سابعها: إن الفساد أصبح يشكل حالة ذهنية تؤثر على مسار النظر العقلي الذي يحكم كافة التصرفات القانونية في المجتمع، ففي كل يوم يتم اكتشاف مجموعة جرائم فساد متفاوتة الدرجة في الخطورة، بحيث تمد ظلالها في كل اتجاه، فأصبح الفساد ينتقل من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا، ومن الكبار في رأس الهرم الوظيفي إلى الصغار في القاعدة، مما يسمح بانهيار النظام في الدولة.

وثامنها: وجود الحصانة لكبار المسؤولين من وزراء وموظفين وقضاة ونواب وأعيان وهي أثر من تقاليد عفا عليها الزمن تستهدف التمييز بين فئات المجتمع، وإبقاء الفئات القوية المتنفذة بعيداً عن المساءلة والعقاب، أدى لانتشار جرائم الفساد. والقانون يجب أن يطبق على كافة أفراد المجتمع وفئاته دون تمييز بين كبير وصغير. إن الوسيلة الفعالة للقضاء على ظواهر الفساد في الدولة هي إخضاع جميع فئات المجتمع لأحكام متساوية في المساءلة والعقاب.

وتاسعها: إضعاف القضاء وتعطيل وظائفه ليصبح أداة في يد السلطة التنفيذية بدلاً من أن يكون سلطة مستقلة.

إن ظاهرة الفساد التي بدأت تنتشر بشكل مذهل في الآونة الأخيرة لا يمكن القضاء عليها إلا بوجود القضاء المستقل الشجاع.

ولكن الرغبة في وجود هذا القضاء المستقل غير قائمة لدى المسؤولين حتى تبقى أيدي المتنفذين الفاسدين طليقة في النهب والسلب، وحتى يبقى المال العام لقمة سائغة للصوص والفاسدين.

إن إضعاف القضاء ليصبح مجرد أداة في يد السلطة التنفيذية يؤدي بالعدالة إلى السقوط.

والقضاء المستقل يقضي على ظاهرة إفلات كبار المسؤولين في الدولة الذين يرتكبون جرائم الفساد من قبضة العدالة الجنائية ويقضي على جرائم الفساد.

إن محاكمة جرائم الفساد حلم يراود البشرية منذ فترة طويلة، فهذه المحاكمة ضرورية لإقرار مبدأ الشرعية وحراسة المال العام وترسيخ مبادئ العدالة ونشر قواعد المساواة في المجتمع.

الأمر الذي يتطلب وجود قضاء مستقل لا يخشى أحداً.

❖❖❖❖

إن القضاء على الفساد يحتاج إلى وعي بخطورة الفساد وآثاره على المجتمع يقضي على الوعي الفاسد بوجود الفساد الناشئ عن شر ذمّة الوضع القانوني التي هي كالثقوب في المظلة التي يعمل تحتها الفاسدون ويحتاج إلى إرادة قوية بالقضاء على الفاسدين الذين سرقوا الحاضر ولديهم القدرة على سرقة المستقبل.

❖❖❖❖

إن النجاح في القضاء على الفساد له معان كبيرة، فهو عمل من أعمال التحدي لقوى متغولة في المجتمع لها قوتها وجبروتها ولها أعوانها وأعمدتها.

وهو يحمل كل معاني الكبرياء القومي لأنه يوطد دعائم النزاهة ويرفع قيم الخير والصدق في المجتمع.

وهو عمل حضاري بكل المقاييس، يلاحق متطلبات العصر، ويشكل محوراً من محاور بناء الدولة الحديثة.

وهو يعتبر مسيرة نضال متجددة تعمل على تصحيح المسار في أمانة مع النفس، ومع الشعب ومع التاريخ.

وهو يمنح الدولة مزيداً من الثقة في قيمها ونظمها وصولاً إلى مجتمع تستقر فوق ساحته قيم العدالة.

فاروق الكيلاني

obeikandl.com